تحليل وتقييم العوامل المؤثرة في المشاركة المجتمعية كسياسة للارتقاء بالمناطق السكنية الرسمية المتدهورة

ياسمين خضير عباس **أ .د جمال باقر مطلك**

جامعة بغداد / مركز التخطيط الحضري والاقليمي للدراسات العليا

dr.j.motlak@iurp.uobaghdad.edu.iq Yasmin.khodair1200b@iurp.uobaghdad.edu.iq

المستخلص :

عانت أغلب مدن بلدان العالم الثالث ومن ضمنها المدن العراقية وجود أحياء سكنية متدهورة، وسوء الأحوال المعيشية الاقتصادية، والاجتماعية، والعمرانية للسكان، وتردِّي في خدماتها الفوقية والتحتية، وكانت هذه المشاكل هي افرازات التحضُّر السريع الذي شهدته هذه المدن. وانطلاقا من مبادئ التخطيط الحضري المستدام ومن أجل تحقيق فرص مناسبة لحياة السكان وتوفير سبل العيش المستدام لهم، ظهرت سياسات الارتقاء على وفق اسلوب المشاركة المجتمعية وبرامج إصلاح وتطوير تلك الاحياء ورفع كفاءتها وجعلها أماكن قابلة للعيش، وبذلك تحدَّدت مشكلة البحث: بـــعدم وجود تصور معرفي شامل عن أبرز العوامل المؤثِّرة في المشاركة المجتمعية ودورها في الارتقاء بالأحياء السكنية المتدهورة ، وبناء على ذلك حدد هدف البحث: بتفعيل آليات المشاركة المجتمعية لتحديد اهم العوامل المؤثِّرة في المشاركة المجتمعية واثرها في تطوير المناطق السكنية المتدهورة .

أما فرضية البحث الرئيسة فتتمثَّل بالآتي: (هناك مجموعة من العوامل المؤثرة في تفعيل المشاركة المجتمعية للارتقاء بالمناطق السكنية المتدهورة)، وقد تضمَّن البحث جانب نظري تناول مفهوم المشاركة

المجتمعية والعوامل المؤثرة فيها وأهمية واهداف وفوائد وانماط المشاركة المجتمعية، ومفهوم المناطق السكنية المتدهورة وانواعها وخصائصها .

أما الجانب العملي فشمل: دراسة منطقة حي الامام في مدينة الناصرية، اذ تم اجراء استبيان لعيِّنة من الساكنين في الحي، وتوصَّل البحث باستعمال نموذج الانحدار اللوجستي إلى أن تحفيز الرغبة في المشاركة عن طريق الاستشارة والتشاور ذو أثر معنوي وايجابي في تفعيل المشاركة المجتمعية، كما وأن تمكين المجتمع المحلي عبر اشراكهم في ورش العمل والتدريب يُساهم في توفير فرص العمل، وتقليل البطالة، وتفعيل المشاركة في الارتقاء بالمنطقة السكنية، كما توصّل البحث ايضا الى أن هناك عوامل أخرى مؤثرة إلّا أن تأثيرها لم يكن معنوياً مثل: الجنس، والعمر، ومدة الاقامة، والملكية، والثقة بالسلطة المحلية.

واستنتج البحث أن الارتقاء بالمناطق السكنية المتدهورة يمكن ان يتم عبر اشراك الافراد وزيادة رغبتهم في تطوير احيائهم وتحقيق التنمية الاجتماعية والاندماج الاجتماعي عن طريق اقامة ورش العمل والتشاور والتدريب من اجل رفع مهاراتهم وتفعيل مشاركتهم في الارتقاء لتحقيق هدف تحسين المستوى العمراني والمعاشي .

الكلمات المفتاحية : المناطق المتدهورة، الارتقاء ، المشاركة

Analysis and evaluation of related factors affecting community Participation as a policy to upgrade residential slums area

Yasmin.khodair Prof. Dr. Jamal B. Motlak

Baghdad Univercity\Center of Urban and Regional Planning for postgraduated studies

Yasmin.khodair1200b@iurp.uobaghdad.edu.iq dr.j.motlak@iurp.uobaghdad.edu.iq

Abstract

Actually, most of the cities of third world countries, including Iraqi cities, have suffered from deteriorating residential neighborhoods, poor economic, social and urban living conditions of the population and deteriorating the infrastructural and superior services. These problems were the secretions of these cities' rapid urbanization. Based on the principles of sustainable urban planning and in order to achieve adequate opportunities for the lives of the population and provide them with sustainable livelihoods, policies have emerged to upgrade along the lines of community participation and programmes to reform and develop those neighbourhoods, raise their efficiency and make them livable. Thus, the problem of research was identified "The absence of a comprehensive cognitive perception of the most prominent factors influencing community participation and its role in upgrading degraded neighborhoods". Accordingly, the research objective was set to activate community participation mechanisms to identify the most important factors influencing community participation and their impact on the development of degraded residential areas.

While the main research hypothesis is (There are a range of factors influencing the activation of community participation to upgrade degraded residential areas). On one hand, the research included a theoretical aspect addressing the concept of community participation, the factors affecting it, the importance, objectives, benefits and patterns of community participation, and the concept, types and characteristics of degraded residential areas. On the other hand, the practical aspect included studying Imam district in Nasiriyah, where a questionnaire was conducted for a sample of residents in the neighborhood. The practical aspect included the study of Imam neighbourhood area of Nasiriyah, where a questionnaire was conducted for a sample of residents in the neighbourhood. The research, using the logistical regression model, found that stimulating the desire to participate through advisory and consultation has a moral and positive effect in activating community participation. In addition, empowering the community through their participation in workshops and training contributes to job creation, reducing unemployment and enabling participation in the upgrading of the residential area.

The research also found that there were other influential factors but that their impact was not moral such as sex, age, length of stay, property and trust in the local authority. The research concluded that upgrading degraded residential areas can be done by engaging individuals and increasing their desire to develop their neighborhoods. Also, by social development and social inclusion through workshops, consultation and training in order to enhance their skills and enhance their participation in achieving the goal of improving urban and living standards.

Keywords: Degraded Areas, Upgrading, Participatio

مقدمة:

تهدف المشاركة المجتمعية في كافة الدول إلى التعرف على ظروف المجتمع الاجتماعية والاقتصادية والثقافية المختلفة، وكذا تبادل الآراء مع أبناء المجتمع حول المعارف والمهارات والمواقف والقيم والعادات السائدة والمعززة أو المثبطة لمفهوم المشاركة المجتمعية وتعبئة المجتمع المحلي بكافة أفراده وجماعاته عبر التوعية والتدريب حول مفهوم المشاركة المجتمعية وأهميته وأساليبه ومجالاته. كما تقوم المشاركة على إعداد فرق عمل محلية متجانسة وفعالة ومؤهلة لإدارة نشاطات ومشروعات تنمية المجتمع المحلي على أسس المشاركة المجتمعية والاعتماد على الذات، وذلك عبر برامج توعية وتعبئة وتدريب مختلفة.

وتحديد وتقييم نتائج التنمية التشاركية التي تظهر في النشاطات المجتمعية المنفذة وهي تعكس مدى أهمية وفاعلية المشاركة المجتمعية في برامج التنمية الشاملة.

وعلية فإن مشكلة البحث تتمثَّل فيـ: عدم وجود تصور معرفي شامل عن ابرز العوامل المؤثرة على المشاركة المجتمعية ودورها في الارتقاء بالأحياء السكنية المتدهورة.

هدف البحث:

تفعيل آليات المشاركة المجتمعية لتحديد اهم العوامل المؤثرة في تطوير المناطق السكنية المتدهورة ضمن فرضية البحث الرئيسة(هناك مجموعة من العوامل المؤثرة في تفعيل المشاركة المجتمعية للارتقاء بالمناطق السكنية المتدهورة.

اولا : مفهوم الاحياء السكنية المتدهورة

إن مفهوم الأحياء السكنية المتدهورة ليس مفهوما ماديا سهل التحديد أو التعريف، كما أنه يختلف من ثقافة إلى أخرى معتمدًا على المرجعية الإدارية والتشريعية لكل دولة فهناك فرق كبير بين الأحياء التي تنشأ في غياب السلطة الإدارية للدولة ومن دون تخطيط مسبق والأحياء المخططة الرسمية والقانونية التي تدهورت حالتها نتيجة الإهمال، وهناك الكثير من المنظِّرين في مجال الإسكان والتصميم العمراني وضعوا لها تعريفا تبعا لموقعها الجغرافي في المدن، فالأحياء التي تقع داخل المدن وبالتحديد في قلبها أو بالقرب من مركزها الرئيس، وهي في حالة عمرانية سيئة متدهورة يطلق عليها بالأحياء السكنية الداخلية المتدهورة (Inner City

Slums)، أما الأحياء التي تقع على أطراف المدن وحدودها فيطلق عليها بالأحياء السكنية العشوائية ، (Urban Periphery Slums) (UN- HABITAT, ,2009, p.58-61; 133-140 & 160-164)، والبعض الآخر من المنظرين وضعوا لها تعريفا آخر تبعا لقانون الإيجار العقاري أو نوعية الإسكان المتواجد في هذه الأحياء، فالأحياء التي يحدث بها هجرة من سكانها نتيجة لارتفاع اسعار مساكنها وايجاراتها، يزيد من تدهور حالتها نتيجة لهذه الهجرة، كما تفقد الكثير من قيمتها الاقتصادية نتيجة لهذه الهجرة، ويتم البناء فيها على مسطَّحات صغيرة من الأراضي على أطراف المدن او التعدي على أراضي الدولة أو التعدي على الرقعة الزراعية المحرم البناء عليها ليسكنها أعداد كبيرة من السكان يمكن تسميتها بالأحياء السكنية العشوائية، ويضع مجموعة المحافظين هذا التعريف تبعا للقيمة العمرانية والمادية والتاريخية أو حتى الوظيفية للمكان ، فالأحياء السكنية التي تحتوي علي نسيج عمراني متميز ومختلف كما تحتوي على مجموعة من المباني ذات قيمة تاريخية أو جمالية او وظيفية خاصة أو حتى تحتوي على نسيج اجتماعي متميز فيطلق عليها بالأحياء السكنية ذات القيمة، والأحياء السكنية موضوع الدراسة هي تلك الأحياء السكنية الداخلية المتدهورة بنوعيها سواء كان لها قيمة تاريخية أو جمالية او وظيفية خاصة تميزها أو احياء سكنية عادية لا توجد قيمة في عمرانها ولا مجتمعها ولكنها بحاجة لقيمة مضافة " Added Value" (أمين ،٢٠٠٧،ص ٥٣٢).

وفي الثقافة الأمريكية : تعني المنطقة المتخلفة ، منطقة إقامة الفقراء ، ولا شك أن الفقر يُعدُّ من أبرز الأسباب التي تجبر الفرد على السكن في المناطق المتخلفة ولكن الفقر وحده لا يصنع المنطقة المتخلفة، بل يضاف إليه عناصر أخرى تتمثل في سوء التغذية، والمرض، والجريمة، والافتقار إلى الطموح، وعجز الافراد ويأسهم (غيث،٢٠٠٠، ص ٤١).

ثانيا: انواع الاحياء السكنية المتدهورة:

١- **الاحياء السكنية ذات القيمة**: إن الاحياء السكنية الداخلية ذات القيمة من اهم المحدِّدات التخطيطية في الواقع العمراني للمدن وهي التي تشكل تحديا كبيرا وفي ذات الوقت امكانية لحفظ التنمية بالمدن القائمة وذلك لأنها نواة العمران والمحتوى المتميز لها ، ويتميز العالم العربي والاسلامي بعدد كبير من هذه الأحياء ذات القيمة العالية سواء كانت ذات قيمة تاريخية أم عمرانية ، ولكنها تتعرَّض للكثير من الاخطار والمشكلات التي لا تسبب عدم الاستفادة منها فقط، بل تهدد بفقدانها.ومن أسباب تدهورها المستمر هو التناقص المستمر في عدد سكانها الذي يمكن ربطه مباشرة بفقدان المساكن حيث يرجع ذلك الى عوامل عديدة منها تأثير التحكم بالإيجارات الذي يؤدي الى عدم صيانة المساكن واندثارها وكذلك الضغوط الناتجة عن المصالح التجارية التي تبحث عن اماكن للتوسع وأيضا التدمير الارادي للمباني من قبل ساكنيها للحصول على حق الانتقال الى منازل

جديدة في اماكن اخرى وكذلك التلف التدريجي لبنية المباني وانهيارها بسبب الوضع العام بالمنطقة وارتفاع منسوب المياه الجوفية، واذا لم يتم التحكم بهذه التطورات السريعة فقد نفقد هذه الاحياء الى الابد.(جيم أنطونيو ،١٩٨٤،ص ٢١)

٢- **الاحياء السكنية الداخلية المتدهورة** : وهي الأحياء التي تقع بالقرب من مراكز المدن ، وهي التي حدث نمو لها بشكل لم يخطط جيدا بحيث اصبح الطابع العام لها عادي وليس به أي قيمة محددة سواء جمالية أم وظيفية كما لم يرتبط نموها بالمركز الاصلي للمدينة سواء في نسيجه العمراني أم طابعه المعماري أم حتى في الخليط المجتمعي الذي يتواجد به.(جيم أنطونيو ،١٩٨٤،ص ٢١)

٣- **الاحياء السكنية الهامشية او العشوائية**: وهي الاحياء التي تقع على اطراف المدن وتتسم بتنوّع السكان فيها ما بين الفقراء الى الشرائح القادرة حسب نوعية المسكن، كما تتسم هذه الاحياء بارتفاع معدلات التزاحم السكاني والكثافة السكانية العالية والنقص الواضح في شبكات المرافق وفي تدني الخدمات اللازمة للسكان وكذلك ظهور العديد من المشكلات الاجتماعية وارتفاع معدلات البطالة وتفشي الامراض وارتفاع معدلات الجريمة، ويعد التحام القرى بالمدن المجاورة من اهم العوامل التي ادت الى ظهور الاحياء العشوائية حيث يتم ضم هذه القرى الى المدينة بكل ظروفها وخدماتها غير الملائمة لتصبح من المناطق العشوائية داخل المدن

ثالثا: خصائص الاحياء السكنية المتدهورة:

إضافة إلى تشارك الاحياء السكنية المتدهورة بموضوع الفقر الحضري والمتفاوتة الحدّة من منطقة الى أخرى ، فهناك مجموعة من الخصائص هي: (Luis،٢٠١٠)

١) مستوى التجانس والتماسك المجتمعي : وهو يؤثر على فرصة تحقيق مشاركة أفضل للمجتمع المحلي في عمليات التنمية كذلك يؤثر على مستوى التواصل والتعاون، حيث أنّ غالبية المجتمعات التي تشكلت على ارض زراعية سابقاً تعود بالأصل إلى المنطقة ذاتها أو القرية، أو تنتمي تلك المجتمعات إلى العائلة ذاتها وبما تتمتع به من قيم وعادات متشابهة مثل: تقدير كبار السن وظهور زعامات لكل مجموعة من الناس قد تتدخَّل في بعض الحالات لحل الخلافات بين السكان. هذه الروابط العائلية والتقاليد تؤثر بقوة على الشبكة الاجتماعية والاقتصادية للمنطقة، كذلك قد يؤدي الانتماء الديني دورًا في تحديد مستوى التجانس والتماسك المجتمعي.

٢) عدم ثقة المجتمع المحلي بالحكومة: حيث يرى الكثير من قاطني هذه المناطق أن المال الذي يعطى للحكومة لن يصرف بالضرورة على احتياجاتهم، وتؤثِّر هذه الخاصية بقوة على العلاقات بين المجتمعات المحلية وممثلي الجانب الحكومي.

٣) الفساد الإداري واستغلال السكان: الذي ينعكس على الحياة العامة للمجتمعات المحلية، فمثلا: يذكر معظم القاطنين اضطرارهم لدفع رشاوى للموظفين مقابل الحصول على خدمات عامة مثل رخصة بناء أو تزويد منزل بالكهرباء، ولوحظ أن الوضع غير القانوني لهذه المجتمعات غالباً ما يستغلّه الموظفون الفاسدون للحصول على منفعة إضافية وإعاقة وضع حلول للمشاكل المحلية.

٤) الإهمال: الذي قد يكون على شكل نقص في الخدمات المقدمة كمياه الشرب والصرف الصحي ونظام تجميع القمامة...الخ على الرغم من أن سكان هذه المناطق يمثلون جزءاً من القوة العاملة في المجتمع ككل ويؤدون دورًا هاماً في اقتصاد السوق. إن الخصائص السابقة الذكر هي خصائص عامة لمناطق الفقر الحضري ولمجتمعاتها، وقد تختلف فيما بينها نسبيا بالنظر لطبيعة السكان ومستوى ثقافتهم وتعلمهم ومعيشتهم، وبالعلاقة مع النظم الإدارية المعتمدة ودرجة التواصل بين المجتمع والسلطة المحلية.

رابعا: تطوير المناطق السكنية المتدهورة بالمشاركة

يوجد اهتمام لدى الدولة في مشاركة القطاع الخاص ورجال الأعمال لتطوير المناطق المتدهورة عبر المشاركة في بناء مساكن اقتصادية ملائمة، حيث تعدد الجهات التي تشارك في تطوير المناطق المتدهورة، الأمر الذي يتطلب تنسيق قوي وفعال بين هذه الجهات وتفعيل القوانين المنظمة للبناء والإسكان ، تعتمد المناهج الإنمائية والتطويرية الحديثة" على عدة مراحل (HABITAT, 2016)

أولا: تبدأ بالتحدث مع الأهالي او السكان، أو بعبارة أخرى التخطيط العمراني القائم على المشاركة المجتمعية بين السكان وفريق عمل متخصص والجهات المسؤولة من الدولة، إلى جانب الأبعاد الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية والعمرانية.

ثانيا: بعد ذلك مرحلة التصميم القائم على المشاركة التي يعمل فيها المخطّطون مع السكان لتصميم نماذج تصور المنطقة التي يمكن الاستعانة بها للتطوير، ولا يمكن ان تحدث هذه العملية دون شفافية من كل الاطراف لاسيما من جانب الحكومة حتى يمكن اقامة الثقة وسبل التعاون وتضمن طريقة التخطيط هذه على الأرجح الاستقرار والأمن على المدى البعيد لأنها تنطوي على مشاركة المجتمع في عملية صنع القرار، يجب أن تتوافر عدد من المقومات الأساسية لتنفيذ عمليات التطوير بالمشاركة في هذه المنطقة المتدهورة بكفاءة وفعالية يتمثل اهمها في :

- توفير قاعدة بيانات حديثة ودقيقة عن المناطق المتدهورة المختلفة بالمحافظات، وهذا يتم عبر صندوق تطوير العشوائيات.
- تفعيل القوانين والأطر التشريعية.
- وجود آلية للرقابة والمتابعة لمنع الامتداد العشوائي خارج نطاق المنطقة المخطَّطة
- **خامسا : العوامل المؤثرة في المشاركة المجتمعية**
- هناك مجموعة من العوامل المؤثرة في المشاركة المجتمعية منها: مناخ المجتمع المحلي الذي يؤثِّر ويتأثر بطبيعة المشاركة المجتمعية لأفراده ومجموعاته، ويضمُّ هذا المناخ، العادات والتقاليد، والقيادات المحلية، ودرجة الثقة المتوفرة، وأساليب التواصل المستعملة، ونمط العلاقات القائمة ونوعية المؤسسات المتوفرة. وتتطلَّب المشاركة المجتمعية وفقا لذلك عدة مستويات منها تنظيمات المجتمع :متمثلة بلجانه ومجالسه، الذين لهم أهمية خاصة تتركَّز على فعالية الجماعة وأهدافها، وتستلزم الدعم والتشجيع وتطوير الأداء. وتنظيماته وعلاقاته وفئاته وأدواره ومهامه وعمليات اتخاذ القرار فيه وعلاقاته الداخلية المجتمع المحلي والخارجية وعلاقات التواصل ونزاعاته وصراعاته ومهاراته ومعارفه، التي تستلزم الفهم العميق والعمل على تطويرها من أجل التنمية الشاملة، وتعد المشاركة المجتمعية إحدى الأدوات التي يمكن عبرها النهوض بالمجتمع والارتقاء به، والعمل على تحسين مستوى حياة المواطنين، اجتماعيا، واقتصاديا، وذلك عبر إسهام أبناء المجتمع تطوعا في جهود التنمية، سواء بالرأي أم بالعمل أم بالتمويل، وحث الآخرين على المشاركة، وعدم وضع

العراقيل أمام الجهود المبذولة من جانب قيادات المجتمع، وغبر ذلك من الأمور التي تؤدى إلى تنمية المجتمع وتحقيق أهدافه (Hassan et al., 2018, p.109-112& 122-125).

- وترجع أهمية المشاركة المجتمعية إلى أنها تساهم في إشباع الحاجات، وحل المشكلات، وتحقِّق التعاون والتكامل بين الوحدات المختلفة، علاوة على أنها توفر إحساس قوى بالانتماء، وتحقق الجودة في الأداء، وأخيرا تنمى لدى الأفراد روح العطاء وحب العمل التطوعي. لقد أصبح واضحا ومستقرا الآن في الأدبيات التي تناولت قضايا التنمية الحضرية، إن المشاركة المجتمعية تساهم بشكل واضح في تفعيل الإدارة المجتمعية الشاملة، ومن ثم ترشيد عمليات صنع القرار عبر التعددية، وآليات التصحيح الذاتي، واستيعابها للرؤى، والأفكار، والمصالح المختلفة، وتعبيرها عن توازن مصالح أطراف المجتمع (وفيق،٢٠٠٢،ص٤٥)

- لقد تصاعد فكر "الحوار والمشاركة" عبر دراسات التنمية المحلية على المستوى العالمي، بحيث انعكس هذا الفكر على مقررات هيئة الأمم المتحدة والتي تختزل بداخلها - وتوجه في الوقت ذاته- فكر التنمية على المستوى العالمي (مؤتمر الامم المتحدة للبيئة والتنمية ،١٩٩٢)، ومؤتمر القمة الاجتماعية عام ١٩٩٤، ومؤتمر المستوطنات البشرية عام ١٩٩٦ التي ركَّزت كلها على مبدأ المشاركة كمدخل أساس لضمان فاعلية جهود التنمية في القطاعات والمستويات المختلفة.

- ويتجاوز مناقشة هذا المبدأ مسألة الثنائية الكلاسيكية ببن الحكومة والمواطنين، إلى آفاق أكثر اتساعا تستوعب أطرافا أخرى، مثل قطاع الأعمال الخاص، ومؤسسات المجتمع المدني، نتيجة للتطور السريع في أدوارها التنموية، في ظل انكماش وانحسار دور الحكومة، وتحوله لدور توجيهي غبر مباشر، آخذا بعين الاهتمام نمو وتطور الأدوار الأخرى (وفيق ،٢٠٠٢،ص ٤٦).

- ولعل الإضافة الرئيسة التي يمكن طرحها في هذا الصدد هي " المنظور الواقعي" لمسألة الحوار والمشاركة، باعتبارها ليست مجرد إطارا للتنسيق والتكامل والتعاون والتحالف، ولكن باعتبارها أيضا آلية أساسية (من وجهة النظر السوسيولوجية) لإدارة تناقضات المصالح بين الأطراف الاجتماعية المختلفة، التي تتشابك مصالحها في مستويات ومراحل عمليات التنمية المختلفة. وهناك ثلاثة شروط مرجعية تشكل في مجموعها المتطلبات الأساسية لفاعلية عملية الحوار والمشاركة، والتي بدونها تصبح هذه العملية عديمة الجدوى، وهذه الشروط هي: (بناء وتنمية القدرات البشرية المصرية ،٢٠٠٣،ص٦٤) :

- **الشرط الأول:** الذي يرتبط بالمبادئ الأساسية التي تقوم عليها عملية الحوار والمشاركة، التي تتمثل في مبدأ قبول تعددية الأطراف بأهدافها ومصالحها المختلفة، والاقتناع بجدوى الحوار والمشاركة في ترشيد صناعة القرار عبر اتفاق تشاركي يجمع بين تلك الأطراف.
- **أما الشرط الثاني** فمرتبط بالقضية التنموية، التي تتطلب المشاركة المجتمعية، من حيث وضوحها، وتوافر المعلومات الأساسية عنها، ومن ثم إتاحتها لكافة الأطراف المعنية بالقضية في إطار من الشفافية.
- وأخيرا فإن **الشرط الثالث** ويُعنى بصفة أساسية بكفاءة تمثيل الأطراف المختلفة، كي تعبر بصدق عن رؤاها وتوجهاتها وبما تمكنها من المشاركة الفعالة في الحوار والتفاوض.
- وعليه فإن المشاركة لم تعد مجرد شعار يرفعه السياسيون لنيل رضا الأهالي، ولكنه أصبح أسلوبا إداريا يفرض نفسه ويتعين علينا أن نفسح المجال للمشاركة في الإدارة (البرعي ،٢٠٠٤،ص٤٣-٤٦).

سادسا: أهمية المشاركة المجتمعية وأهدافها:

تُعدُّ المشاركة هي الركيزة الأساسية في عمليات التنمية، وترجع أهمية المشاركة إلى كونها تهدف إلى تحقيق ما يلي: (ابو بكر،٢٠٠١،ص٢٠٠١) :

١) تحسين كفاءة وفعالية المشروعات التنموية التي يتم تنفيذها، وذلك عبر إشراك المواطنين في خطط وتنفيذ المشروعات، الامر الذى تؤدى بدوره إلى إحداث ترابط وتوافق بين أهداف المشروع الذى أقيم من أجلها واحتياجات المنتفعين منه.
٢) إن الاعتماد بدرجة أو بأخرى على جهود المواطنين يعد وسيلة للتعبير الصادق عن الاحتياجات الفعلية للمجتمعات التي يمثلونها، علاوة على أن اشتراك المواطنين في إدارة وتنفيذ البرامج التنموية يسهم بدرجة ملحوظة في تخفيض تكاليف هذه البرامج، وذلك عبر الجهود التطوعية التي يقدمها المشاركون، وقد يكون ذلك إما عبر المجتمع أو عبر تحمل القطاع الخاص لجزء من تكلفة تلك المشروعات.
٣) غالبا ما تؤدى تشجيع المشاركة إلى تدعيم الديموقراطية وتعميق هذا المفهوم لدى المواطن المحلى، كما انه يساعد على تمكين المواطنين خاصة الفئات الفقيرة والمهمشة من المشاركة في اتخاذ

القرارات وفى تقرير السياسات المحلية، علاوة على مساءلة ومحاسبة المسئولين على ما يقدم لهم من خدمات.

٤) تهدف المشاركة إلى تنمية الشعور بالمسئولية لدى المواطنين والقضاء على قيم السلبية المنتشرة في المجتمع، ويقصد بذلك أن تضمين أصحاب المصلحة والمنتفعين من برنامج ما في عمليات التخطيط والتنفيذ غالبا ما يخلق لديهم الشعور بأهمية هذا البرنامج وضرورة المحافظة عليه والعمل على استمراريته وذلك من أجل مصلحة الجميع، فغالبا ما يؤدي إغفال دور أصحاب المصلحة في عمليات التخطيط إلى عدم الاستفادة الحقيقة من البرامج التي تقدم لهم نظرا لًعدم مشاركتهم في تحديد الاحتياجات الفعلية والتي من المفترض أن يخدمها المشروع، علاوة على ذلك، فإن عدم تضمين المواطنين يخلق لديهم الشعور باللامبالاة وعدم الرغبة في الحفاظ على استقرار المشروع (ابو بكر ،٢٠٠١،ص١٠) .

ومن ناحية الأهداف: يحظى موضوع المشاركة المجتمعية باهتمام كبير حول العالم ولا يقتصر هذا الاهتمام على المستويات الوطنية، وإنما يحظى كذلك بدعم المنظمات الدولية كالأمم المتحدة، والبنك الدولي، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، لما تحققه المشاركة المجتمعية من تحسين جودة السياسات الحكومية من ناحية، وزيادة الثقة في الحكومات من ناحية أخرى، حيث تساعد المشاركة المجتمعية على تحقيق الأهداف التالية (منصور،٢٠٠٩،ص٨):

- تطوير الحياة المدنية المجتمعية، وتنمية قدرات الجماعات على تحسين الرفاهية، عبر الموارد السياسية والثقافية والاقتصادية.
- تطوير أساليب للتفاعل المجتمعي تقوم على المرونة والكفاءة والمساءلة والتعاون وحل المشكلات.
- توليد معلومات دقيقة ومعبرة عن الاحتياجات المحلية. ·
- ضمان تمثيل مصالح ووجهات نظر جماعات المجتمع المدني لتفادي ادعاء احتكار جماعات معينة لسياسات الدولة. ·
- تطبيق البرامج الحكومية بما يتناسب واحتياجات المواطنين.
- تعبئة الموارد والمهارات المحلية. ·
- مساءلة الحكومة وزيادة الشفافية وتحسن كفاءة الحكومة. ·
- خلق قاعدة مؤسسية لتقليل تكلفة الوصول إلى الجماعات الاجتماعية المختلفة، والمشاركة في برنامج التنمية.
- تزويد المواطنون بمعلومات حول قضايا السياسات العامة.

- تحسين قرارات الحكومة عبر تقديم معلومات أفضل من المواطنين إلى صناع القرار.
- إعطاء فرصة للمواطنين لتحديد وصياغة السياسات العامة.
- إضفاء الشرعية على قرارات الحكومة وذلك بالسماح للمواطنين بالمشاركة وأخذ أرائهم. ·
- مشاركة المواطنين في متابعة مخرجات السياسات لأغراض التقييم.
- تحسين صورة الحياة العامة وذلك باستعادة ثقة المواطنين، ومشاركتهم في الحياة العامة.

سابعا: فوائد المشاركة المجتمعية:

للمشاركة المجتمعية العديد من الفوائد للمواطنين، منها: الرغبة في تكوين علاقات اجتماعية مع آخرين وكسب صداقات جديدة، وكسب تقدير واحترام المواطنين، واكتساب خبرات ومهارات جديدة، فهم يمثلون أهم مصادر المشاركة نظرا للارتفاع درجة ومستوى الوعي لديهم، واختلاف تخصصاتهم، وبذلك يمكن أن يشارك كل منهم في الأعمال والأنشطة التي تناسب تخصّصاتهم وقدراتهم. وتتمثَّل هذه الفوائد على وجه التحديد في :

- مشاركة الأفراد والجماعات في المجتمع على إتمام عملية النمو الشخصي، عن طريق توفير فرص التعبير عن الآراء والأفكار، مما يؤدي إلى تحقيق إصلاحات اجتماعية مناسبة (عركش،٢٠٠٩،ص١٢).
- تساعد المشاركة على تقليل مشاعر اغتراب الأفراد عما يجري من حولهم من برامج ومشروعات تنموية، مما يؤدي إلى زيادة إحساس الفرد بأنه جزء من المجتمع، وبالتالي زيادة الشعور بالانتماء (حسين القيداني،٢٠٠٦،ص١١٢) ·
- تعمل المشاركة على زيادة علاقات الود، والتعاون، والتكامل، والترابط سواء بين الأفراد وبعضهم البعض، أو ببنهم وبين المسؤولين عن المنظمات العاملة بالمجتمع المحلي (حسين القيداني،٢٠٠٦،ص١١٣) .
- تساعد المشاركة على زيادة إحكام الرقابة الشعبية على مستوى أداء وجودة مختلف الأنشطة والخدمات المقدمة في المجتمع المحلى (شكر،٢٠٠٩،ص٩) ·
- تساعد المشاركة على تفهم المواطنين لظروف الدولة من الناحية الاقتصادية ومن ثم تقليل المطالبة بالدعم المالي من الدولة ·
- تساهم المشاركة في تقبل البرامج، والمشروعات التنموية، والقرارات، والقوانين المتعلقة بها، وبالتالي تزيد من درجة تقبل الأفراد لها، وتجعلهم يحرصون على إنجاح هذه المشروعات. تساهم

المشاركة في زيادة خبرات ومعارف وقدرات المشاركين، عن طريق تفاعلهم وتدريبهم فيما يتعلَّق بطرق التفكير السليم، وكيفية حل مشكلاتهم .

- تشبع المشاركة بعض الحاجات النفسية للمشاركين، فهي تجعلهم يحققون ذاتهم، عن طريق المساهمة في البرامج والمشروعات التنموية المختلفة التي تقابل اهتمامات لديهم (عركش،٢٠٠٩،ص١١).

ثامنا: أنماط المشاركة المجتمعية:

تتم معظم أشكال المشاركة المجتمعية عن طريق المجتمع المدني، باعتباره شكل من أشكال الحياة الاجتماعية، ويضم مجموعة متنوعة من الهيئات، والمنظمات، والتنظيمات غير الحكومية، كالأحزاب السياسية والنقابات العمالية، والروابط والاتحادات المهنية، ويتسع المفهوم ليشمل القطاع الخاص، والمنظمات غير الحكومية، والمعنية بتوفير الخدمات والسلع ولا تستهدف الربح، وتنهض على أساس تطوعي، وهؤلاء جميعا يشاركون في صنع التنمية، ويتطلَّب أداؤهم لمهامهم وأنشطتهم درجة عالية من اللامركزية خاصة في مجال صنع القرار، وتخصيص الموارد وأدارتها، وبناء القدرات البشرية (تقرير التنمية البشرية ،٢٠٠٣،ص٨). ولقد أكدت التطورات المعاصرة عالميا وإقليميا ومحليا على أهمية دور المنظمات الأهلية كآلية لتحقيق ديمقراطية المشاركة، وتعبئة المواطنين في المجالات المختلفة، وتأكيد الحقوق والدفاع عنها، وانضاج المجتمع المدني، وتحريره من كافة القيود المتصلة بالشمولية والهيمنة، ومن ثم تعظيم القدرة على إنجاز تنمية حقيقة تستند إلى آمال الناس واحتياجاتهم وأحلامهم ورؤاهم (العالم ،١٩٩٦،ص٧٢).

ومن أهم المنظمات الأهلية التي لها دور ذو أهمية في تحقيق المشاركة المجتمعية في مختلف جوانب التنمية: منظمات المجتمع المدني متضمنة المنظمات غير الحكومية، والتعاونيات، والنقابات المهنية، الاتحادات التجارية والأحزاب السياسية (العالم ،١٩٩٦،ص٧٣).

وفى ضوء ما سبق يلاحظ أن المشاركة تتخذ الأنماط التالية:

النمط الرسمي للمشاركة: وفيه تتخذ المشاركة شكلا قانونيا رسمياً عبر تكوين اتفاقيات عبارة عن وثائق رسمية مكتوبة، تهدف إلى التحديد الواضح لأهداف وأنشطة ومسئوليات كل طرف في المشاركة، وبحيث يكون الهدف العام للمشاركة هو التوصل إلى نتائج قابلة للقياس، مرتبطة بأهداف مبرمجة واحتياجات فعلية، وهنا يشمل اتفاق المشاركة الأهداف، المسئوليات، الأولويات، الموارد وآليات التقييم والتقويم وأطر الوقت

ويشمل كل اتفاق آليات لمراقبة أنشطة المشاركة ولإجراء تقويم للنتائج النهائية وتقديم توصيات مناسبة في حالة ضعف المردود النهائي (المؤتمر الاول للمنتدى العربي للتنمية البشرية ،٢٠٠٣).

النمط غير الرسمي للمشاركة: وفيه تتخذ المشاركة شكلا لأنشطة، أو ترتيبات غير رسمية، أو علاقات عمل أخرى قصيرة الأمد دون أن تتضمن وثائق مكتوبة، لذا فإن هذا النمط من المشاركة يبدو أقل رسمية من النمط الأول، وفى بعض الأحيان يتضمَّن تقديم تقرير يُعدُّ دليلا لأطراف المشاركة.

النمط الثالث: التعاوني : يكون اتفاق المشاركة في شكل مذكرة تفاهم، عبارة عن وثيقة رسمية مكتوبة، هدفها عام، تحتوى على تصريحات عريضة بالعلاقات التعاونية بين أطراف المشاركة، وعادة لا تهدف الوصول إلى نتائج قابلة للقياس، وقد تطور هذا النمط من المشاركة، حيث استبدل باتفاقيات مشاركة أكثر تحديدا بَعد أن كان أكثر عمومية في الماضي.

وتشير الدلائل إلى أن العلاقة الرسمية للمشاركة القائمة على أساس اتفاق رسمي ليس هو العامل الوحيد لنجاح المشاركة، ولكن هناك عوامل أخرى لا تقل أهمية عن هذا العامل، كأن يكون لدى كل من الطرفين رؤية مشتركة وفهم واضح لأدوارهم ومسئولياتهم الجماعية والفردية، علاوة على الفهم الواضح للجدوى من المشاركة، وهذا يتحقق بشكل أفضل خلال المحادثات الممتدة فيما بين المشاركين (Berman،p80)

النمط الرابع: يعتمد علي نوعية الأطراف المشتركة في المشاركة ويضمُّ هذا النمط الأشكال التالية للمشاركة:

- **المشاركات الحكومية**: وفي هذه المشاركات تكون الحكومة طرفا لِّلمشاركة، فالحكومة ذاتها تكون مصدرًا للتمويل وصناعة للقواعد المرتبطة بالمشاركات التي تمولها، كما أن الإدارات الحكومية المنفِّذة للمشاركة تكون مُلزَمة بتشريع، ومن ثم فإنها تكون معرضة للمحاسبة عن استعمال الأموال العامة، وهي ربما تسبِّب بعض القيود في استعمال هذه الأموال، ولذلك فإن هذا النوع من المشاركة دائما يشمل التخطيط والرقابة والتقويم (Mills,2002,p50).
- **المشاركات المتمركزة حول المجتمع:** وهي مشاركات تشمل أعضاء من المجتمع ولها تأثير مباشر على المجتمع أكثر من تأثيرها داخل المنظمات، وفى هذا النوع من المشاركة يشترك المجتمع بفعالية في كل عمليات المشاركة متضمنا تحديد الاحتياجات وصنع القرارات (Alexander,2003,p64-77).
- **وتتسم المشاركات المتمركزة حول المجتمع على**:
  - التأكيد على التمكين والمشاركة المحلية.

- تشجيع التطوير المنظم وتطوير المشاركة.
- التخطيط للمشاركة وتطوير القيادة.
- تدعيم ومساندة قطاعات الأعمال المحلية.
- تعزيز المهارات الجماعية والمحلية.
- إنها مشاركات بواسطة المجتمع ومن أجل المجتمع.
- أنها تتضمن غالبا مَجالات متعددة ومتكاملة للتطوير (اجتماعية، اقتصادية، بيئية، ثقافية) (Alexander,2003,p83)

تاسعاً : معوقات المشاركة المجتمعية

تواجه المشاركة المجتمعية كثيرًا من الصعوبات والمعوقات التي تحول دون تفعيلها داخل المجتمعات المحلية مثل: الثقافة السائدة، ومقاومة الساسة والإداريين، وضعف دور الأحزاب السياسية، وغياب آليات التحفيز على المشاركة بين وداخل الهيئات العامة، وسيطرة الإحساس لدى المواطن بأنه طرف غير مقبول للمشاركة، وغياب المعرفة وانخفاض مستوى التعليم، تدني مستوى المعيشة، وافتقاد الثقة في استجابة الحكومة للمشاركين، وافتقاد الحكومة للثقة في قدرة وخبرة المواطنين على تقديم إسهام ذي قيمة للسياسات العامة للحكومة، وإيمان المواطنين بعدم جدوى مشاركتهم، وضعف قنوات ومؤسسات المشاركة (بركات،٢٠١٤،ص ٧٢-٧٣).

عاشرا: متطلبات المشاركة المدنية الفعالة

أما عن متطلبات المشاركة المدنية الفعالة، فتتطلَّب المشاركة ضرورة توافر عدد من العوامل التي تزيد من فاعليتها وتضمن بقاءها واستمرارها، وتساعدها على تحقيق أهدافها بما يدفع بمعدلات التنمية الشاملة. وأهم هذه المتطلبات :

- ضرورة ضمان توافر المتطلبات والاحتجاجات الأساسية للجماهير مثل الغذاء والكساء والمسكن الملائم والصحة والتعليم وفرص العمل وحرية التعبير وغيرها من الاحتياجات التي تحقِّق الإشباع المادي والنفسي للإنسان، وتتيح له قدرا من الاستعداد للمشاركة في الحياة العامة داخل وطنه. وترتبط المشاركة المدنية بالتعليم فكلما زاد المستوى التعليمي للمواطن كلما زاد احتمال مشاركته في الشؤون المدنية .

- ارتفاع مستوى وعى المواطنين بأبعاد الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي يمرُّ بها المجتمع، ويكتسب هذا الوعي: إما عن طريق سعى الأفراد لبلوغ هذه القدر المطلوب من المعرفة، أو عن طريق الوسائل المختلفة لتكوين الرأي العام داخل المجتمع مثل المؤسسات الحكومية العاملة في مجال الإعلام والثقافة والتعليم، أو المؤسسات غير الحكومية، كالنقابات المهنية والعمالية والجمعيات الخاصة، والاتحادات، بالإضافة إلى الأحزاب السياسية.
- زيادة الشعور بالانتماء للوطن، واحساس المواطنين بأن مشاركتهم في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية للمجتمع تمثل واجبا تَفرضه العضوية في هذا الوطن. ·
- الإيمان بجدوى المشاركة: فإحساس المواطن بأهمية المشاركة وفاعلية هذه المشاركة وسرعة استجابة المسئولين، يعمق من شعوره بجدوى مشاركته ومردودها المباشر على تحسين صورة حياته وحياة الآخرين داخل المجتمع (حسن،٢٠٠٩،ص١٢).
- وضوح السياسات العامة المعلنة، ويتأتى ذلك عبر الإعلام الجيد عن الخطط والأهداف ومدى مواءمتها لاحتياجات المواطنين. إيمان القيادة السياسية واقتناعها بأهمية مشاركة الجماهير في صنع وتنفيذ السياسات العامة، و اتاحة الفرصة لدعم هذه المشاركة، عبر ضمان الحرية السياسية، واتاحة المجال أمام الجماهير للتعبير عن أمالهم وطموحاتهم ورأيهم في قضايا مجتمعاتهم ومشكلاته، ومناقشة تصريحات المسئولين والقوانين العامة، سواء داخل البرلمان، أو عبر الصحف وفى الندوات العامة، في ظل مناخ آمن ودون تعرضهم لأي مساءلة قانونية (السيد عليوة،٢٠٠٨،ص١١٢).
- وجود التشريعات التي تضمن وتؤكد وتحمي المشاركة، وكذلك الوسائل والأساليب المتنوعة لتقديم وعرض الآراء والأفكار والاقتراحات بوضوح تام وحرية كاملة، ومع توافر الأساليب والوسائل والأدوات التي تساعد على توصيل هذه الأفكار التي تضمن وصول هذه المشاركات لصانع القرار ((السيد عليوة،٢٠٠٨،ص٩٠).
- وجود برامج تدريبية لمن هم في مواقع المسئولية سواء في الحكومة أو في المؤسسات غير الحكومية في المجتمع لتدريبهم على مهارات الاستماع والإنصات واحترام فكر الجماهير، وكذلك على أساليب استثارة اهتمام الجماهير وتنمية قدراتهم على المشاركة (عز الدين،٢٠٠٠،ص٤٤).
- وجود القدوة الصالحة في كل موقع من مواقع العمل مما يستلزم التدقيق في اختيار القيادات، والتأكد من وضع الرجل المناسب في المكان المناسب. فهذه القدوة الصالحة من شأنها أن تكون مشجعة وليست معوقة للمشاركة. كما مفترض فيها إيمانها بإمكانات الشباب ودوره في عملية التنمية .

- اللامركزية في الإدارة مما يفسح المجال أمام الجماهير لكي تشارك في إدارة شؤون حياتها، وفتح الباب لكل الجهود والمساهمات التي تقدمها الجماهير .
- بناء الثقة المتبادلة بين الحكومة والمواطنين بحيث تقتنع الحكومة بقيمة مشاركة المواطن ويقتنع الأخير بأن لمشاركته جدوى.

عاشرا : منطقة الدراسة

قامت وزارة الاعمار والاسكان في جمهورية العراق بالتنسيق مع برنامج الامم المتحدة للمستوطنات البشرية (الهابيتات) وبالتعاون مع الوزارات المعنية بالاضافة الى منظمات غير حكومية ووجهاء المناطق وأوعزت الوزارة إلى دوائر الاسكان في كافة المحافظات بتحديد أكثر المناطق المتدهورة ومحاولة دراستها اعتمادا على المسوحات الميدانية والمخططات الهندسية وبعد توظيف الاسلوب الانتقائي وبالتعاون مع الجهات المذكورة سابقا تم تحديد أكثر المناطق حاجة إلى التدخّل السريع لتقليل معاناة سكانها، وعلى هذا الأساس تم اختيار موقع حي الامام في محافظة الناصرية وكان عدد الوحدات السكنية التي تم تأهيلها وتطويرها ٤٦٤ وحدة سكنية.

يقع حي الامام في مدينة الناصرية بالقرب من مركزها التاريخي القديم، الشكل ١، والشكل ٢.

الشكل (1) يبين موقع حي الامام بالنسبة لمركز مدينة الناصرية التاريخي
المصدر: وزارة التخطيط /مديرية تخطيط ذي قار

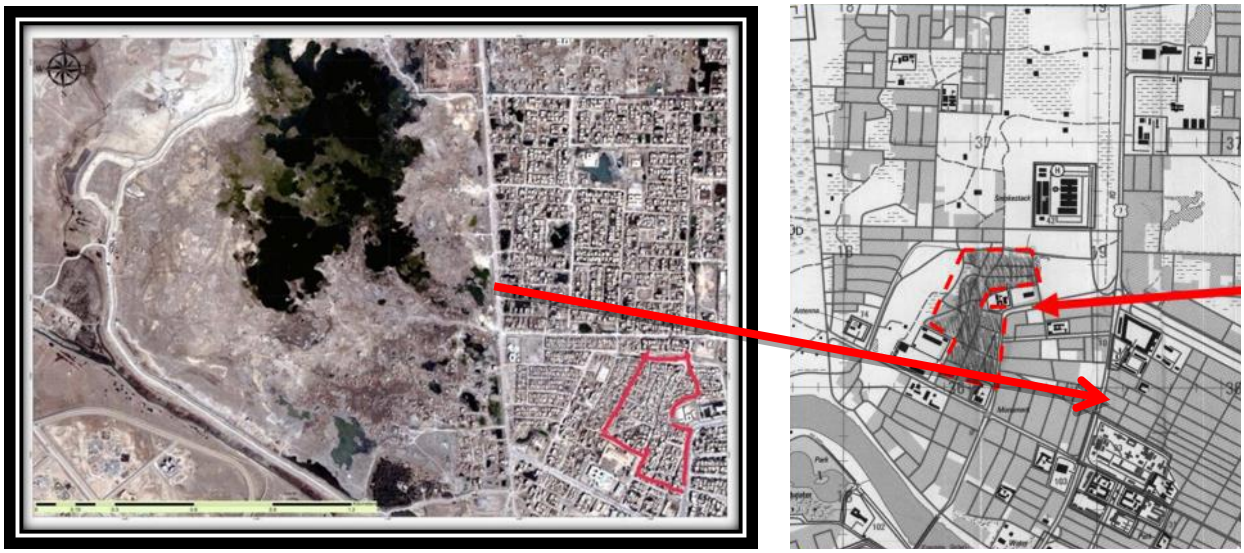

(الشكل ٢) يبين موقع حي الامام بالنسبة لمركز مدينة الناصرية التاريخي

احدى عشر : مناقشة العمل

تم اجراء الاستبيان على عينة مكونة من ٤٠ شخص من (الذكور والاناث) وبعدد (٣٠) من الذكور وعدد (١٠) من الاناث عبر طرح أسئلة لمعرفة مدى مقبولية المشاركة في الاجتماعية في تطوير المناطق السكنية المتدهورة وباستخدام الانحدار اللوجستي ثنائي الحدين (Binary Logistic Regression) إذ يُعد الانحدار اللوجستي ثنائي الحدين، من الطرق الإحصائية اللاباروميترية الحديثة الموضوعة للتحليل والتنبؤ بالمتغير المعتمد الذي يأخذ صفة المتغير (الإسمي)، أي يأخذ فئتين اثنتين، مثل: نعم أو لا، أو قبول وعدم القبول، أو المشاركة وعدم المشاركة، أما المتغيرات المستقلة (التوضيحية) فأنه يمكن أن تكون ثنائية أو رتبيه، مستمرة أو منفصلة، والانحدار اللوجستي هو نموذج احصائي ينتمي الى نماذج الانحدار الخطي ويستعمل في حالة نمذجة متغير ثنائي الحد ،ومجموعة من المتغيرات رقمية او فئوية ، للتفسير او التوقع (David (W.Hosmer,2012,p10 .

الجدول (١) يوضّح بيانات المتغير المعتمد والمتغيرات المستقلة:

الجدول (١) بيانات المتغير المعتمد والمتغيرات التوضّيحية الداخلة في نموذج الانحدار اللوجستي

	متارك_لا	الجنس	ملكية_المسكن	العمر	موظف_لا	التعليم	سنوات_السكن	رغبة_التطوع	الثقة	تدريب
1	1	1	1	33	1	12	30	3	1	0
2	1	1	1	42	1	18	15	3	2	0
3	0	1	1	51	1	14	20	2	1	0
4	1	1	1	50	1	16	25	3	3	0
5	0	0	0	45	0	6	40	2	1	0
6	0	1	1	52	0	9	30	2	1	0
7	1	0	1	41	0	6	41	3	1	1
8	1	1	1	52	1	18	22	2	3	0
9	0	1	0	51	0	12	36	1	2	0
10	0	1	0	56	0	6	8	1	2	0
11	0	0	0	42	0	3	20	1	2	0
12	1	1	0	50	0	9	5	2	1	1
13	1	1	0	54	1	18	8	1	1	0
14	1	1	0	46	0	12	4	3	1	1
15	0	1	0	55	0	6	7	1	1	0
16	0	1	1	45	1	14	31	3	2	0
17	0	0	0	34	0	6	6	1	1	0
18	1	1	0	32	1	9	5	3	2	1
19	0	1	1	35	1	12	12	2	2	0
20	0	1	0	40	1	9	7	1	1	1
21	1	1	1	57	1	14	9	1	1	0
22	1	0	0	55	0	3	3	1	1	0
23	0	1	1	30	0	9	30	3	1	1

22	1	0	0	55	0	3	3	1	1	0
23	0	1	1	30	0	9	30	3	1	1
24	0	1	1	42	1	3	35	3	2	0
25	1	1	1	40	1	12	40	3	2	1
26	1	1	1	35	0	9	35	3	2	1
27	0	0	0	34	0	3	6	1	1	0
28	0	1	1	65	0	12	30	1	1	0
29	0	1	0	52	0	6	30	3	1	0
30	0	1	1	45	0	9	23	1	1	1
31	0	1	1	39	0	14	33	1	3	1
32	1	0	1	34	0	9	13	1	1	1
33	0	1	0	49	1	16	25	2	1	0
34	0	1	1	55	0	9	3	1	1	0
35	0	1	1	37	1	14	16	2	3	0
36	1	0	1	58	0	9	30	2	1	1
37	0	1	1	46	0	12	4	1	1	0
38	0	1	1	34	0	16	9	1	1	0
39	0	1	1	53	0	9	38	1	3	0
40	1	0	0	42	0	14	18	1	1	1

المصدر /الاستبانة

يشير الجدول (١) الى البيانات الداخلة في نموذج الانحدار اللوجستي، اذ يُمثِّل العمود الاول المشاركة أو عدم المشاركة في تجربة الارتقاء، وهو متغير ثنائي الحدين، أما المتغيرات الاخرى فتنقسم على متغيرات كمية(مستمرة)، مثل: العمر، وسنوات التعليم، وسنوات السكن في المنطقة، ومتغيرات ثنائية، مثل: الجنس، وكون المستبين موظف أم لا، والتدريب ودخول ورش العمل أم لا، وهناك متغيرات رتبية، مثل: رغبة المستبين واستعداده في المشاركة الفعلية في عملية الارتقاء، ومدى الثقة في السلطات المحلية في تحقيق الارتقاء في المنطقة، وقد تم استخدام مقياس ليكرت الثلاثي : اذ أن القيمة ٣ تمثل المدى الاعلى، والقيمة ٢ المدى المتوسط، والقيمة ١ للمدى الاقل.

اثنا عشر: النتائج:

اولا :تحليل نموذج الانحدار اللوجستي:

قبل البدء في ايجاد معادلة الانحدار اللوجستي فان من الضروري اجراء اختبار التعددية الخطية بين المتغيرات المستقلة(التوضيحية)، اذ أن وجود معاملات ارتباط قوية بين المتغيرات التوضيحية يمكن أن تؤدي الى نتائج غير دقيقة. وقد أظهرت النتائج عدم وجود معاملات ارتباط عالية (أكثر من ٨٠%) بين هذه المتغيرات (الملحق ١).

ثانيا: القوة التفسيرية لمعادلة الانحدار اللوجستي:

من الجدول (٢) يتضح أن قيمة لوغاريتم الارجحية Log likelihood (- 2) هي قيمة منخفضة نسبيا، ويتم الاستفادة من هذه القيمة في حال المقارنة بين أكثر من نموذج، اذ ان صاحب القيمة الاقل يكون هو النموذج الافضل. ويستعمل Cox & Snell R Square لبيان القوة التفسيرية للنموذج ككل، وهي صورة شبيهة لـ R^2 في الانحدار الخطي، ويظهر أن قيمتها بلغت ٥٩.٦%، كما بلغت قيمة Nagelkerke R Square ما يقارب ٨٠.٦% (وهي طريقة اخرى في الانحدار اللوجستي لايجاد القوة التفسيرية للنموذج). وهي تُشير الى أن التباين الحاصل في المتغير المعتمد يمكن تفسيره بمعلومية المتغيرات التوضيحية التسعة المستعملة في النموذج، وهي نسبة تُعد جيدة.

الجدول (٢) القوة التفسيرية لمعادلة الانحدار اللوجستي

Step	−2 Log likelihood	Cox & Snell R Square	Nagelkerke R Square
1	17.588a	.596	.806

a. Estimation terminated at iteration number 8 because parameter estimates changed by less than .001.

المصدر: نتائج SPSS

ثالثا : تحليل معادلة الانحدار اللوجستي حجماً واشارة:

من الجدول (٣) يتبيَّن تأثير المتغيرات التوضيحية الداخلة في النموذج على المتغير المعتمد (المشاركة أم عدم المشاركة)، ويتضح أن المتغيرات المعنوية التأثير هي الرغبة في التطوع اذ بلغت قيمة .Sig ما يقارب 0.047 وهي أقل من 0.05، ومتغير المشاركين في الورش التدريبية التي تسهم في تشجيع السكان على المشاركة الفعلية في عملية الارتقاء، اذ بلغت قيمة .Sig ما يقارب0.043 وهي أقل من 0.05.

أما بقية المتغيرات فأن تأثيراتها على المشاركة لم تكن معنوية وتشمل: الجنس، وملكية المسكن، والعمر، وكون رب الاسرة موظف أم لا، والمستوى التعليمي، ومدة الاقامة، ومدى الثقة بالسلطات المحلية، إذ أظهرت النتائج أن المتغيرات المعنوية (الرغبة في التطوع، ومتغير التدريب) تحمل قيم موجبة وهو ما يدل على الأثر الطردي لهذه المتغيرات في المتغير المعتمد (المشاركة)، أما تفسير قيم معاملات الانحدار، فقد بلغت لمتغير الرغبة في التطوع 3.9 ، وتعني أن زيادة وحدة واحدة في الرغبة في التطوع ستؤدي الى زيادة في فرصة المشاركة بمقدار قيمة Exp(B) وهي تساوي 50.9. وأن زيادة وحدة واحدة في عدد المشاركين في التدريب ستؤدي الى زيادة مقدارها 40.3 في فرصة المشاركة.

الجدول (٣) نتائج معادلة الانحدار اللوجستي

		B	S.E.	Wald	Df	Sig.	Exp(B)
Step 1a	الجنس	-9.613-	5.443	3.119	1	.077	.000
	ملكية المسكن	1.790	2.110	.719	1	.396	5.987
	العمر	.206	.106	3.809	1	.051	1.229
	موظف ام لا	1.320	2.192	.363	1	.547	3.742
	التعليم	.583	.414	1.979	1	.160	1.791
	سنوات السكن	-.214-	.130	2.701	1	.100	.808
	رغبة التطوع_	3.930	1.977	3.953	1	.047	50.9
	الثقة	-.400-	1.208	.110	1	.741	.670
	تدريب	6.000	2.960	4.108	1	.043	40.3
	Constant	-14.655-	6.157	5.665	1	.017	.000

a. Variable(s) entered on step 1: الجنس, ملكية_المسكن, العمر, موظف_لا, التعليم, سنوات_السكن, رغبة_التطوع, الثقة, تدريب.

المصدر: نتائج SPSS

ثلاثة عشر: الاستنتاجات:

١. يتضح عبر الاستبيان ونتائج الانحدار اللوجستي، وجود تأثير معنوي وطردي لمتغير (الرغبة في التطوع على قبول المشاركة المجتمعية في الارتقاء بالحي السكني)، وكذلك أهمية التدريب عبر إقامة الدورات التدريبية لتحفيز المشاركة في هذه الاعمال التطوعية وزيادة المشاركة المجتمعية الى اقصى حد ممكن.

٢. أظهرت النتائج عدم معنوية بعض المتغيرات مثل : الجنس، وملكية المسكن، والعمر، وكون رب الأسرة موظف أم لا، والمستوى التعليمي، ومدة الاقامة، ومدى الثقة بالسلطات المحلية، أي عدم وجود تأثير قوي لها على المشاركة المجتمعية.

٣. اتضح من نتائج البحث اهمية زيادة الوعي المجتمعي والاعمال التطوعية بكافة اشكالها عبر الدعم الإعلامي وتوفير كافة اشكال الدعم المادي غير المباشر للفرق التطوعية، لما لها من تأثير معنوي على المشاركة.

٤. يُعدُّ توفير التمويل ذو اهمية لتنفيذ أي مخطط للارتقاء بالأحياء السكنية المتدهورة، وذلك عبر إحيائها اقتصاديا، أو بمعنى آخر أهمية توفير بعض الوسائل التي تحفِّز وتشجِّع المستثمرين من وضع استثماراتهم في مثل هذه الأحياء، اذ أنها شجعت الساكنين للارتقاء بالوحدات السكنية المتهرئة.

أربعة عشر: التوصيات :

١. قيام البلدية والمجلس المحلي بعملية التوعية عن طريق اشراك المجتمع المحلي في الورش واللقاءات إذ أن موضوع الشفافية له أثر إيجابي في زيادة المشاركة وزيادة الرغبة في المشاركة المجتمعية لأحياء المناطق السكنية المتدهورة .

٢. قيام وزارة الأعمار والإسكان والبلدية بمعية المجلس المحلي في التنسيق لإقامة ورشة تدريب وتطوير مهارات الأفراد في مجال البناء.

٣. توظيف السياسات الوطنية الساندة لتطوير وتحسين المرافق الخدمية والبنى التحتية المعنية بالإسكان من أجل الارتقاء بمنطقة حي الامام وإمكانية الوصول بها الى المستوى المناسب واللائق الذي يجعلها مدينة تنافسية على المستوى المحلي والاقليمي.

٤. ضرورة وجود تكامل وتنسيق على مستوى الادارات العليا والمجلس البلدي لغرض توفير ارضية صلبة تسهم في تحويل المشروعات والمخططات الاستراتيجية الى واقع حال يقدم خدمة للمجتمع المحلي، ويرتقي بالبيئة السكنية نحو المنظور المستدام.

٥. أهمية تدخل القطاع العام لتمويل مشروعات الإحياء وذلك لتحقيق التحول المرغوب فيه من كون هذه الأحياء مستهلكة للأموال إلى كونها منتجة وموفرة لأي قاعدة اقتصادية مرغوب في تواجدها، ولذا يجب منح السلطات المحلية صلاحيات كبيرة لعمل الدعم التمويل اللازم وتوفير المنح المالية للملاك وكذلك للقائمين بعمليات التطوير.

الملحق (١) معاملات الارتباط بين المتغيرات الداخلة في نموذج الانحدار اللوجستي

Correlations

		مشارك	الجنس	ملكية المسكن	العمر	موظف أم لا	التعليم	مدة الاقامة	رغبة _ التطوع	الثقة	تدريب
مشارك	Pearson Correlation	1	-.171-	.042	-.013-	.211	.255	-.073-	.343*	.000	.414**
	Sig. (2-tailed)		.291	.799	.937	.192	.112	.654	.030	1.000	.008
	N	40	40	40	40	40	40	40	40	40	40
الجنس	Pearson Correlation	-.171-	1	.293	.151	.417**	.491**	.017	.238	.296	-.137-
	Sig. (2-tailed)	.291		.066	.352	.007	.001	.919	.140	.063	.398
	N	40	40	40	40	40	40	40	40	40	40
ملكية المسكن	Pearson Correlation	.042	.293	1	-.081-	.211	.346*	.381*	.248	.289	.022
	Sig. (2-tailed)	.799	.066		.617	.192	.029	.015	.122	.071	.894
	N	40	40	40	40	40	40	40	40	40	40
العمر	Pearson Correlation	-.013-	.151	-.081-	1	-.114-	.070	-.002-	-.290-	-.090-	-.343-*
	Sig. (2-tailed)	.937	.352	.617		.486	.668	.990	.069	.581	.030
	N	40	40	40	40	40	40	40	40	40	40
موظف أم لا	Pearson Correlation	.211	.417**	.211	-.114-	1	.519**	-.003-	.397*	.329*	-.207-
	Sig. (2-tailed)	.192	.007	.192	.486		.001	.985	.011	.038	.201
	N	40	40	40	40	40	40	40	40	40	40
التعليم	Pearson Correlation	.255	.491**	.346*	.070	.519**	1	-.001-	.102	.263	-.070-
	Sig. (2-tailed)	.112	.001	.029	.668	.001		.996	.530	.102	.670
	N	40	40	40	40	40	40	40	40	40	40
مدة الاقامة	Pearson Correlation	-.073-	.017	.381*	-.002-	-.003-	-.001-	1	.420**	.296	.100
	Sig. (2-tailed)	.654	.919	.015	.990	.985	.996		.007	.064	.538
	N	40	40	40	40	40	40	40	40	40	40
التطوع_رغبة	Pearson Correlation	.343*	.238	.248	-.290-	.397*	.102	.420**	1	.184	.203
	Sig. (2-tailed)	.030	.140	.122	.069	.011	.530	.007		.255	.210
	N	40	40	40	40	40	40	40	40	40	40
الثقة	Pearson Correlation	.000	.296	.289	-.090-	.329*	.263	.296	.184	1	-.113-
	Sig. (2-tailed)	1.000	.063	.071	.581	.038	.102	.064	.255		.487

	N	40	40	40	40	40	40	40	40	40	40
تدريب	Pearson Correlation	.414**	-.137-	.022	-.343-*	-.207-	-.070-	.100	.203	-.113-	1
	Sig. (2-tailed)	.008	.398	.894	.030	.201	.670	.538	.210	.487	
	N	40	40	40	40	40	40	40	40	40	40
*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).											
**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).											

خمسة عشر: المصادر العربية

١. أبو بكر، مصطفى محمود، ٢٠٠١، "الرؤية الاستراتيجية لتعميق جهود وفعالية المشاركة الوطنية والعمل التطوعي لتحقيق أهداف التنمية بالتطبيق على محافظة الإسكندرية"، جامعة الإسكندرية، مجلة كلية التجارة، العدد الأول.
٢. أمين، أمير صالح أحمد، ٢٠٠٧ ، "آليات التطوير العمراني والاقتصادي للأحياء السكنية المتدهورة نموذج تمويل إحياء المدن الإسلامية وذات القيمة "المؤتمر العالمي الأول للعمارة والفنون الإسلامية الماضي والحاضر والمستقبل ، القاهرة.
٣. البرعي ،أحمد حسين ، ٢٠٠٤،"الدولة في عالم متغير نظرة على علاقات العمل وعالم متغير"، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، العدد ٢، أكتوبر.
٤. السيد عليوة، منى محمود،٢٠٠٨، "المشاركة السياسية"، موسوعة الشباب السياسية، سلسلة خاصة يصدرها مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة.
٥. العالم، محمود أمين،١٩٩٦ "الفكر العربي بين الخصوصية والكونية"، القاهرة: دار المستقبل العربي.
٦. القيداني ،خالد أحمد حسين،٢٠٠٦، "الاغتراب الوظيفي وعلاقته باحتياجات الموظفين دراسات تطبيقية على موظفي الدواوين الحكومية في أمانة العاصمة صنعاء"، رسالة ماجستير، كلية الآداب، قسم علم اجتماع، جامعة صنعاء، اليمن .
٧. المؤتمر الأول للمنتدى العربي للتنمية البشرية،٢٠٠٣، التقرير الختامي القاهرة، ٢٤-٢٦ فبراير.
٨. بركات، طارق،٢٠١٤، تفعيل دور المشاركة الشعبية والتمكين المستدام في التنمية المحلية ،مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية ،سلسلة العلوم الهندسية المجلد(٦٣)العدد(٥).
٩. "تقرير بناء وتنمية القدرات البشرية المصرية،٢٠٠٣، القضايا والمعوقات الحاكمة، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية"، رقم ١٧٤ ، القاهرة، يوليو .
١٠. جيم انتونيو واخرون ،١٩٨٤، "الحفاظ على مدينة القاهرة القديمة "جائزة الاغا خان في العمارة.

١١. حسن، حيدر ماجد،٢٠٠٩، المشاركة المجتمعية في تقويم المخططات الاساسية للمدن، رسالة ماجستير مقدمة الى معهد التخطيط الحضري والاقليمي، جامعة بغداد.

١٢. شكر،عبدالغفار،٢٠٠٩،"اللامركزية ومحاصرة الفساد في المحليات، وتأثيره على المشروعات الصغيرة والمتوسطة"، سلسلة أوراق سياسات تعزيز الشفافية ومحاكمة الفساد، مركز الدراسات العربية والأفريقية.

١٣. عباس، ليث زيد، ٢٠١٨؛ " مشاركة المجتمع المحلي في التنمية المكانية المستدامة: دراسة تحليلية في قضاء الاعظمية" رسالة ماجستير الى مركز التخطيط الحضري والاقليمي/ جامعة بغداد، وهي جزء من متطلبات نيل درجة ماجستير علوم في التخطيط الحضري والاقليمي، بغداد، العراق.

١٤. عركش، أيمن أحمد،٢٠٠٩ ، "المشاركة المجتمعية وتنشئة جيل عصري"، جامعة الزقازيق، ٣ ديسمبر.

١٥. عز الدين، ناهد، ٢٠٠٠، "المجتمع المدني"، موسوعة الشباب السياسية، سلسلة خاصة يصدرها مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة.

١٦. مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية في ري ودي جانيرو، ١٩٩٢ .

١٧. غيث ،محمد عاطف، ٢٠٠٠، "المشاكل الاجتماعية و السلوك الانحرافي" ، دار المعرفة.

١٨. مدبولي ،مصطفى ،٢٠٠١، "تجربة المغرب في مجال تأهيل المناطق المركزية ذات القيمة التاريخية "معهد التدريب والدراسات الحضرية ،مصر.

١٩. منصور، عباس محمد، ٢٠٠٩، "القضايا البيئية المعاصرة والمشاركة المجتمعية"، ص ٨.

٢٠. مؤتمر الأمم المتحدة الثاني للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني)، ١٩٩٦ ، اسطنبول.

٢١. وفيق، طارق،٢٠٠٢، "مسألة الحوار والمشاركة المجتمعية في مصر: رؤية تحليلية لأبعاد الأزمة"، البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة"، القاهرة .

ستة عشر: المصادر الانكليزية:

1. Ardichvilli, Alexander; Page, Vaughn; Wentling, Tim.2003 ،"Motivation and Barriers to Participation in Virtual Knowledge Sharing in Communities of Practice", Journal of Knowledge Management .

2. Hassan, Amal Nur; Muturi, Willy and Samantar, Mohamed Said; 2018. " Factors influencing active community participation in local development projects: a case of JPLG Project in Garowe, Puntland state of Somalia", International Journal of Contemporary Applied Researches Vol. 5, No. 8, August 2018.

3. . Luis ,D.G et al, "improving informal areas in Greater Cairo, the cases of Ezzbet Alnsr and Dayer Alnahia". participatory development programme in urban areas GTZ-Egypt. Berlin, August 2010

4. Un-Habitat, 2009; “Planning Sustainable Cities: Global Report on Human Settlements”, ISBN: 978-18-4-407899-8

5. UN-Habitat (2016), World Cities Report, United Nations Human Settlements Programme, Nairobi.